تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي وأثرها في التجارة الخارجية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١

الباحثة : اطياف محمود شاكر **أ.م. د. شعبان صدام منشد الاماره**

جامعه البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

Shaban.manshed@uobasrah.edu.iq

Adminpg.atiaf.mahmood@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة التغيرات الرسمية التي حدثت في سعر الصرف منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠٢١ التي كان لها الاثر المباشر وغير المباشر في التجارة الخارجية واتسمت هذه التغيرات باتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع مقابل الدولار الامريكي منذ بداية المدة ولغاية نهاية عام ٢٠٢٠ اذ اتخذت السلطة النقدية اجراء مغايراً يخفض سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي واعتمدت الدراسة في الوصول الى الهدف المنهج الاستقرائي ومستعملة الاسلوبين الوصفي والاحصائي في التحليل الاقتصادي وقد توصلت الدراسة ان الاقتصاد العراقي لا يزال اقتصاد احادي الجانب يعتمد على الاسواق العالمية لغرض تلبية طلبه المتزايد ولا يزال ايضا الاقتصاد العراقي معتمدا على الايرادات النفطية لغرض تمويل الانفاق العام مما يجعله عرضه للصدمات والتغيرات الخارجية المرتبطة بأسواق النفط وعليه لابد من توسيع الطاقات الانتاجية من اجل تعديل الهيكل الاقتصادي المعتمد على القطاع النفطي بما يضمن فائض في انتاجيه المحلي تتمكن الدولة من خلاله زيادة صادراتها الى العالم الخارجي وزيادة حصيلتها من العملة الاجنبية بدلا من الاعتماد على القطاع النفطي في توفير هذه الحصيلة .

الكلمات المفتاحية : (سعر الصرف ,الصادرات, الاستيرادات التجارة الخارجية)

Analysis of Changes in the Official Exchange Rate and its Impact on Foreign Trade in Iraq for the Period (2003-2021)

Researcher **Atyaf Mahmud Shakir**
Asst. Prof. Dr. Sha'ban Sadaam Al-Emarih
Basra University / College of Administration and Economics / Department of Economics

Abstract:

The study aims to identify the official changes that occurred in the exchange rate from 2003 until 2021, which had a direct and indirect impact on foreign trade. In contrast, it reduces the exchange rate of the Iraqi dinar against the US dollar. For reaching this goal, the study adopted the inductive approach and using the descriptive and statistical methods in economic analysis. The study concluded that the Iraqi economy is still a one-sided economy that depends on global markets for the purpose of meeting its increasing demand. Oil revenues for the purpose of financing public spending, which makes it vulnerable to shocks and external changes related to the oil markets. Therefore, production capacities must be expanded in order to adjust the economic structure dependent on the oil sector in a way that guarantees a surplus in its domestic production through which the state can increase its exports to the outside world and increase its foreign currency earnings. Instead of relying on the oil sector to provide this outcome.

Keywords: (exchange rate ,exports ,imports, foreign trade)

المقدمة :

يعتمد الاقتصاد العراقي بوصفة اقتصاداً احادي الجانب في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي بشكل رئيس على القطاع النفطي ويترتب على ذلك ان صادراته تتركز في السلعة التي ينتجها ذلك القطاع لذا فأن حصيلة الصادرات العراقية تأتي بالدرجة الاساسية من الصادرات النفطية , وان الايرادات المتحققة من هذه الصادرات تشكل هي الاخرى نسبة عالية من الايرادات العامة للدولة في موازنتها العامة مما يجعل الاقتصاد العراقي معتمدا في موارده الاقتصادية على سلعة واحدة سوقها الاساسي هو سوق خارجي وان ما يستخدم منها داخليا يعد محدود جدا نسبياً, وفي المقابل يلجأ الاقتصاد العراقي في تلبية طلبه المحلي على السلع والخدمات الى السوق الدولية وذلك لمحدودية التنوع في القاعدة الانتاجية مستفيدا من قدرته التصديرية في جلب العملة الاجنبية اللازمة لتغطية تلك الاستيرادات . وقد جعل هذا الارتباط الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات المنكشفة اقتصاديا بنسبة عالية .

ويحتل سعر الصرف في هذه العلاقة مع العالم الخارجي اهمية خاصة في الاقتصاد العراقي اذ ان قيمة صادراته واستيراداته سوف تحدد من خلال هذا السعر , لذلك يجب على الحكومة الاهتمام كثيرا في الية تحديد قيمة العملة ومن ثم تحديد سعر صرفها لما لهذا السعر من اثار اقتصادية متعددة سواء في قيمة ناتجة المحلي ام في صادراته الكلية ام في ايراداته التي تعتمد عليها موازنته العامة . ويجب في ضوء ذلك ان تكون التغيرات الرسمية لقيمة الدينار العراقي مدروسة بصورة معمقة بحيث تكون قيمة هذه العملة مقومة بصورة صحيحة اي يجب ان لا تكون مقومة بأعلى من قيمتها او اقل من قيمتها على وفق ما تقره الجوانب النظرية والعلمية في النظرية الاقتصادية

وتركز الدراسة الحالية على دراسة التغيرات التي حصلت في سعر صرف الدينار العراقي منذ حدوث التغيير السياسي في عام ٢٠٠٣ولغاية نهاية عام ٢٠٢١ ومحاولة تحديد الجوانب الايجابية والسلبية لهذه التغيرات ومدى انعكاسها في تقييم جانب مهم من الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن حصيلة العملة الاجنبية الناتجة من الصادرات العراقية مقومة بالعملة العراقية . فضلا عن ذلك دراسة هيكل الاستيرادات لبيان مدى اعتماد الطلب المحلي على السوق الخارجية في تلبية احتياجاته المختلفة

اهمية البحث :- تكمن اهمية الدراسة في ان سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي له تأثيرات كبيرة في استقرار مستوى الاسعار المحلية وبعدها استقرار النشاط الاقتصادي فضلا عن التأثيرات الاخرى المتعلقة بالتوازن الداخلي والتوازن الخارجي ويعتمد سعر الصرف في السياسة النقدية بوصفه مثبتا نقديا وهدفا

وسيطا لغرض تحقيق الاهداف النهائية المتعلقة بالاستقرار في المستوى العام للأسعار ومواجهة ظاهرة التضخم .

مشكلة البحث:- يواجه الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ مشكلة التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وأن هذه التغيرات لها انعكاسات في الاقتصاد العراقي بسبب الارتباط الكبير للاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وتأثره بالصدمات العالمية وانعكاس ذلك في حصيلة العراق من موارده الاقتصادية من جانب وقدرته في تلبية الطلب المتزايد من جانب اخر.

هدف البحث:- معرفة التقلبات التي حدثت في سعر الصرف وتأثير هذه التقلبات في الصادرات والاستيرادات خلال مدة الدراسة.

فرضية البحث:- " تؤدي التغيرات في سعر الصرف بالاقتصاد العراقي الى آثار اقتصادية ايجابية وسلبية تنعكس في جوانب مختلفة من الاقتصاد العراقي ".

منهجية البحث :- يعتمد البحث المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة سعر الصرف في الاقتصاد العراقي وتغيراته وصولا الى تأثيراته في الاقتصاد العراقي باستخدام الاسلوب الوصفي والتحليل الاحصائي والاقتصادي للجوانب الاقتصادية التي يتناولها موضوع الدراسة.

هيكل البحث :- لغرض اثبات الفرضية او نفيها وتحقيق اهداف الدراسة فقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول مفهوم سعر الصرف وانواعه واثاره الاقتصادية اما المبحث الثاني فقد ركز على هيكل التجارة الخارجية اذ تطرق الى تحليل هيكل الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١ اما المبحث الثالث فقد تناول تحليل سعر الصرف في كل من الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١ وانتهت الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات حول الموضوع .

المبحث الاول:- مفهوم سعر الصرف وانواعه واثاره الاقتصادية

اولا : مفهوم سعر الصرف

تعددت المفاهيم والصيغ المتعلقة بمفهوم سعر الصرف باختلاف النظم الاقتصادية ومراحل التطور التي شهدتها فضلا عن الاختلاف في وجهات نظر الباحثين والاساليب المستخدمة في تحديد سعر الصرف وسوف نتطرق الى مفاهيم وانواع سعر الصرف في الادبيات الاقتصادية المختلفة .

يعرف سعر الصرف بانه نسبة التبادل بين وحدة النقد الاجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى ادق فان سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء او بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة اخرى (الياسري , ٢٠٢٢, ٣٥) . ويعرف ايضا بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي أو ينظر الى سعر الصرف على انه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (البعاج ,٢٠١٩, ٦٥). يمكن ان يعـرف على انه العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة اخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف . كذلك يمكن مبادلة العملات غير القابلة للتحويل ولكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء (هالوود ,ماكدونالد , ٢٠٠٧, ٣٩).

ثانيا :- انواع سعر الصرف:

١-سعر الصرف الاسمي : تقوم الدول بتحديد اسعار صرف عملاتها على وفق النظرية الاقتصادية وحسب انظمة الصرف السائدة في تلك المدة الزمنية وهذا التحديد للسعر هو ما يطلق عليه سعر الصرف الرسمي و "يعد سعر الصرف الاسمي بمثابة معدل التبادل لعملة دولتين". اي عندما نتطرق الى سعر الصرف بين دولتين , يشار في العادة الى القيمة الصافية او بمعنى أخر عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية (صندوق النقد العربي ,٢٠٢٢).

٢- سعر الصرف الحقيقي : ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه "نسبة المستوى العام للأسعار في الداخل P الى نظيره في الخارج P* عندما يعبر عنهما بعملة مشتركة اي كلاهما بالدينار"(علي ,٢٠١٥, ٤). ان اسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الاسعار في الدولتين وكذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتمويل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى اسعار الدول ومن ثم فهو يقيس القوى الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الاجنبية (دانيالز,فانهوز , ٢٠١٠, ٦٧) . وهناك سعر صرف حقيقي توازني " ويتحدد عند المستوى الذي يحقق التوازن الداخلي والخارجي وفي الوقت نفسه التخصص الامثل للموارد الاقتصادية بين قطاعي السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار" (هالوود, ماكدونالد ,٢٠٠٧ , ٩٨) .

٣- سعر الصرف الفعلي : هو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما مقابل اثنين او اكثر من العملات. وتعني عملية الترجيح اعطاء تركيز اكبر على العملات الاكثر اهمية في سلة العملات , وتركيز اصغر على العملات الاقل اهمية في هذه السلة . ويمكن ان يعرف بأنه مستوى التغير في سعر الصرف لعملة ما مقابل عدد من العملات الاجنبية في مدة زمنية معينة , ويبين من خلال هذا التطور الحاصل لعملة بلد ما بالنسبة لمجموعة او سلة من العملات الاخرى.(دانيالز, فانهوز,٢٠١٠ ,٧٠) ويحدد سعر الصرف الفعال القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويعرف من خلال تعريفيين:

أ- سعر الصرف الفعال الاسمي : انه رقم قياسي تعادل قيمته في سنة الاساس ١٠٠% لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مرجحا بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات او نصيب التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الرئيسين

ب- سعر الصرف الفعال الحقيقي :وبهذا المعنى تعد طريقة قياسه لقياس القوى الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية (محمود , ٢٠٠٠, ٧٦).

٤- سعر الصرف التوازني : هو ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذه العملة . وتحدد قوى العرض والطلب وضع التوازن في السوق لسعر صرف عملة معينة (دانيالز , فانهوز, ٢٠١٠, ٢ ,٨٤) . ويمثل سعر الصرف التوازني سعرا متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي , اي ان سعر الصرف التوازني et* يمثل توازنا مستديما لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي , ومن ثم فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية اعتيادية وطبيعية غير مختلفة .

٥- سعر الصرف السوقي(الموازي): وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية يخضع لقوى المساومة بين الطرفين وهو سعر متغير من عملية الى اخرى , ومن عميل الى اخر ,كما انه سعر غير ثابت وغير معلن رسميا بل يتم اعلانه بشكل شخصي مما يعني امكانية وجود اكثر من سعر صرف اسمي في الوقت نفسه للعملية نفسها في (١٩٩٣,١٢,NEZEYS).

ثالثا :- الاثار الاقتصادية لتغيير سعر الصرف

١- الاثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة

أ- الاثار الايجابية لتخفيض قيمة العملة

١- ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى تقليل الطلب على الاستيرادات وذلك نتيجة ارتفاع اسعار الاستيرادات بالعملة المحلية ومن ثم سوف تبدو اسعار الاستيرادات غالية الثمن بالنسبة للمقيمين في الداخل وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها بشرط ان تكون مرونة الطلب على الاستيرادات اكبر من الصفر(مختاري , ٢٠١٨, ١٦).

٢- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى زيادة الصادرات وذلك نتيجة انخفاض اسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الاجنبية وهذا يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للدولة التي

خفضت قيمة عملتها فضلا عن انه سوف يتحول من الانفاق على السلع الاجنبية الى الانفاق على السلع المحلية (عوض, مهدي, ٢٠٢١, ٢٢٩).

٣- ان تخفيض سعر الصرف سيكون له اثر ايجابي في انتاج السلع البديلة للواردات لأن هذا الاخير سيرتفع اسعارها اذ ان اسعار الواردات ترتفع بنسبة اعلى من ارتفاع السلع المحلية البديلة لها وهذا سيحفز زيادة انتاج هذه البدائل المحلية لتلبية الطلب المحلي المتزايد على بدائل الواردات(مرغيت ,٢٠١٩, ٢٠٩).

٤- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى تشغيل اليد العاملة والتقليل من البطالة وذلك من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات السلعية القابلة للتصدير

ب- الأثار السلبية لتخفيض قيمة العملة :

١- ان تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع بالعملة المحلية وذلك نتيجة ارتفاع اسعار المواد الاولية التي يتم استيرادها بمعنى اخر ارتفاع تكاليف الانتاج وهذا الامر يؤدي الى ارتفاع تكاليف معيشة الافراد ومن ثم سوف يؤدي الى انخفاض دخل الافراد مما يؤدي الى مطالبة العمال برفع اجورهم (دادان , رشيدة, ٢٠١٦, ١١).

٢- يؤدي تخفيض قيمة العملة الى دخول الاقتصاد في حالة الانكماش وذلك نتيجة التضخم الجامح الذي يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وبعدها سوف يؤثر في اسعار السلع الاولية المستوردة التي تدخل في عملية الانتاج(العجوزة, ٢٠٢١, ٤٥) وهذا سوف ينعكس سلبا على اسعار السلع النهائية التي ارتفع سعرها مؤديا الى تراجع حجم الانتاج ومن ثم دخول الاقتصاد في حالة انكماش .

٣- اذا كانت الدولة المخفضة لقيمة عملتها مدينة للعالم الخارجي وقامت بدفع هذه الديون وكذلك الفوائد المترتبة عليها فان عبء الديون التي سوف تدفعها سيزداد وذلك بسبب

انها ستدفع " كمية اكبر من عملتها الوطنية لسداد دينها بالعملة الاجنبية (الساعدي, عبد , ٢٠١١ , ٧٠).

٢- الاثار الاقتصادية لرفع قيمة العملة :

١- الاثار الايجابية لرفع قيمة العملة

١- ان رفع قيمة العملة يهدف الى معالجة الفائض في الميزان التجاري اذ تصبح الاستيرادات أكبر من الصادرات ويتلاشى الفائض تدريجياً (العاني , محي , ٢٠١٩, ٣٣) .

٢- يؤدي ارتفاع قيمة العملة الى انخفاض اسعار السلع الاجنبية اذ تكون مرونة الطلب عليها منخفضة (عكاوي , سلمان, ٢٠١٤, ٧٠) .

٣- ان سياسة رفع قيمة العملة " تعد مؤشراً اكثر فعالية في مواجهة التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية " .

٤-ان رفع قيمة العملة سوف يؤدي الى تدفق الاصول المالية الى الداخل وذلك من اجل الاستثمار في الدولة التي قامت برفع قيمة عملتها اذ تكون هذه العملة مرغوبة من قبل الاجانب وقد اصبحت مرتفعة القيمة.

ب- الاثار السلبية لرفع قيمة العملة :

١- تؤدي سياسة رفع قيمة العملة الى نتائج سلبية ومن اهم هذه النتائج هو خفض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتصدير في الاسواق الدولية (الغالبي ,مطوق ,٢٠١٦, ٩٥).

٢- يؤدي رفع قيمة العملة الى انخفاض حصيلة الضرائب وذلك نتيجة انخفاض كمية السلع المصدرة وارتفاع كمية السلع المستوردة بالنتيجة يؤدي الى اثقال كاهل الموازنة العامة ومن ثم يؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة .

٣- ان رفع قيمة العملة يؤدي الى انخفاض مستوى اليد العاملة مما يترتب عليه انخفاض دخول الافراد وذلك بسبب الاعتماد الكبير على السلع المستوردة (العاني , محي , ٢٠١٩, ٣٦٣).

٤- يؤدي رفع قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الاجنبية الى انخفاض الاستثمار في الاسهم نظراً لأن رفع قيمتها يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي على منتجات الشركات الوطنية ومن ثم انخفاض ارباحها المتوقعة مما يؤدي الى انخفاض اسعارها السوقية وتدني قيمة رسملة بورصة الاوراق المالية (بودريوة, بورزامة , ٢٠٢٠, ٥٠).

٥- أن رفع قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المحلية التي تكون مرونة الطلب عليها مرتفعة.

المبحث الثاني :- تحليل هيكل التجارة الخارجية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١

تحتل التجارة الخارجية مكانا مؤثراً في مجمل النشاط الاقتصادي لكل الدول وتمثل حلقة الوصل بين الدولة والعالم الخارجي , ويشار اليها بأنها محرك النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تؤديه الصادرات والتي تعد انعكاسا للطاقات الانتاجية المحلية المتاحة , فضلاً عن انها تعد من المؤشرات المهمة لقياس حجم او مستوى التجارة الخارجية فكلما ارتفعت نسبتها كان انعكاسها ايجابيا على الميزان التجاري في حين ان عدم تنوع الصادرات وضعف القدرة الانتاجية لاعتماده على سلعة واحدة فأنه يولد خللا كبيرا في بنية الصادرات ويفقدها القدرة التنافسية في الاسواق الدولية . اما بخصوص الاستيرادات فأنها لا تقل اهمية عن الدور الذي تؤديه الصادرات فهي تؤدي دوراً مهما في الاقتصاد , اذ تعد من المقاييس المهمة لقياس درجة التطور الاقتصادي الذي يصل اليها البلد من خلال تجارته الخارجية وذلك عن طريق السلع المستوردة استهلاكية كانت ام انتاجية فضلا عن انها تسهم بصورة غير مباشرة في رفع معدلات الدخل القومي عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية كمستلزمات الانتاج لإتمام عملية التنمية الاقتصادية . وسيتم في هذا المبحث تسليط الضوء على مؤشرات التجارة الخارجية .

اولا :- تحليل هيكل الصادرات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

يلاحظ من خلال الجدول (١) ان واقع القطاعات الانتاجية للصناعة التحويلية والقطاع الزراعي في حالة تراجع, و ان هذا الوضع سيؤدي الى الاخلال في التنوع السلعي المعد للتصدير وبالاعتماد على قطاع واحد (النفط الخام) للتصدير سيسهم في انخفاض القدرة على المرونة في حالة تعرض هذا القطاع للصدمات والازمات المتأتية من الخارج كما يلاحظ من خلال الجدول عدم امتلاك العراق للتنوع في الصادرات السلعية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) اذ تشكل الصادرات من الوقود وزيوت التشحيم التي تتضمن الصادرات النفطية النسبة الاكبر ٩٩% من اجمالي الصادرات السلعية اما نسبة ١% فهي تمثل السلع الاخرى المساهمة في اجمالي الصادرات.

شهدت السنوات (٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨) ارتفاعا ملحوظا في اجمالي الصادرات بشقيه (النفطية وغير النفطية) اذ بلغت قيمة الصادرات النفطية (٢٣٦٤٨, ٣٠٤٦٥, ٣٩٤٣٣, ٥٦٨٤٣) مليون دولار وبنسبه مساهمة (٩٩,٥, ٩٩,٨, ٩٩,٣ , ٩٩,١) على التوالي ويعزا ذلك الى ارتفاع اسعار النفط العالمية في حين بلغت قيمة الصادرات غير النفطية (١١٩ , ٢٣١ , ٢٩٧, ٢٩٧) للسنوات المذكورة مليون دولار وبنسبه مساهمة (٠,٥ , ٠,٨ , ٠,٧, ٠,٩) على التوالي من اجمالي الصادرات.

الجدول (١) قيمة الصادرات واهميتها النسبية حسب السّعة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

(مليون دولار , نسبة مئوية)

السنة	الصادرات النفطية		الصادرات الغازية		الصادرات الكبريتية		الصادرات المعدنية		الصادرات الحجرية		الصادرات الزراعية		الصادرات الحيوانية		الصادرات الصناعية		الصادرات السلعية الاخرى		الصادرات غير السلعية		الصادرات الكلية	
	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون	نسبة	مليون
2003	100	4372,6	0	0	13,81	604	2,28	100	13,81	907	2,30	100,8	11,52	504	19,34	845,90	18,44	806,5	0	0	11,52	504,1
2004	100	17810	0	0	0	0	0	0	0	0	17,8	0	0	0	99,4	17703,2	0,29	53,4	0	0	0,19	35,6
2005	100	23697	0	0	0	0	0	0	0	0	15	0	0	0	99,4	23578	0,18	44	0	0	0,25	60
2006	100	30529	0,02	9	0	0	0,23	72	0	16	0,006	2	0	0	99,24	30298	0,15	46	0	0	0,28	86
2007	100	39590	0,02	8	0	0	0,23	95	0	20	0,01	4	0	0	99,24	39293	0,14	59	0	0	0,28	111
2008	100	63726	0,02	0	0	0	0,19	127	0	64	0	0	0	0	99,19	63216	0,2	128	0	0	0,29	191
2009	100	51764	0,02	8	0	0	0,24	95	0	20	0,01	4	0	0	99,24	39131	0,14	59	0	0	0,27	110
2010	100	79681	0,02	10	0	0	0,23	124	0	26	0,009	5	0	0	99,25	51376	0,15	78	0	0	0,28	145
2011	100	94172	0,02	16	0	0	0,23	191	0	40	0,01	8	0	0	99,24	79083	0,15	120	0	0	0,27	224
2012	100	89769	0,02	19	0	0	0,23	226	0	47	0,01	10	0	0	99,24	93465	0,14	140	0	0	0,28	264
2013	100	83981	0,02	18	0	0	0,23	215	0	45	0,01	9	0	0	99,25	89096	0,15	135	0	0	0,27	251
2014	100	43442	0,02	17	0	0	0,23	202	0	42	0,009	8	0	0	99,24	83351	0,15	126	0	0	0,27	235
2015	100	40799	0,02	9	0	0	0,23	104	0	22	0,009	4	0	0	99,24	43116	0,14	65	0	0	0,28	122
2016	100	57559	0,01	8	0	0	0,24	98	0	21	0,009	4	0	0	99,24	40453	0,14	61	0	0	0,27	114
2017	100	86360	0	0	0	0	0,04	28	0	1	0	0	0	0	99,87	57489	0,02	13	0	0	0,04	28
2018	100	86840	0	0	0	0	0,005	5	0	74	0	0	0	0	99,88	86259	0,01	16	0	0	0,006	6
2019	100	81585	0	0	0	0	0	0	0	128	0	0	0	0	99,78	81412	0,03	29	0	0	0,01	16
2020	100	46811	0	0	0	0	0	0	0	92	0	0	0	0	99,70	46674	0,07	33	0	0	0,02	12
2021	100	72822	0	0	0	0	0	0	0	146	0	0	0	0	99,69	72603	0,07	51	0	0	0,03	22

المصدر: (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الاحصائية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٢١

(٢) الاهمية النسبية من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

يتضح من تتبع بيانات الجدول ان بعد عام ٢٠٠٣ اخذت قيمة الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها بالارتفاع اذ بلغت اعلى نسبة مساهمة خلال عام (٢٠٠٤) ٩٩,٤% لتسجل، ١٧٧٠٣,٢% مليون دولار تليها المواد الخام غير الغذائية وبنسبة مساهمة ٠,٢٩% لتسجل ٥٣,٤ مليون دولار ثم تليها المواد الغذائية والحيوانات الحية وبنسبة مساهمة ٠,١٩% لتسجل ٣٥,٦ مليون دولار وهي منخفضة مقارنة بعام ٢٠٠٣ اذ سجلت ٥٠٤,١% مليون دولار .

واصلت الصادرات النفطية المتمثلة بالوقود المعدنية ,النفط الخام , المنتجات النفطية هيمنتها طيلة السنوات اللاحقة بنسبة مساهمة ٩٩,٨٨% وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة في عام ٢٠١٨ اما الصادرات غير النفطية والتي تضم(المواد الغذائية , الحيوانات الحية , المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود , المواد الكيميائية , السلع المصنوعة , مكائن ومعدات نقل , السلع غير المصنوعة) اتسمت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً طيلة مدة الدراسة .

نستنتج مما سبق ان المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية تعكس عدم تنوع الهيكل الانتاجي للاقتصاد العراقي وضعف قدرته الانتاجية واعتماده بشكل اساسي على صادرات النفط الخام بوصفها السلعة الاساسية التي تعد مصادر العملة الاجنبية فضلا عن اعتماد الاقتصاد العراقي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات على حصيلة هذه السلعة من خلال الاستيرادات , كذلك اعتماد الموازنة العامة للدولة على الايرادات المتأتية من هذه السلعة لتمويل الانفاق الحكومي وان الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير ستنعكس سلبا على الاقتصاد العراقي في حالة انخفاض سعرها في الاسواق العالمية او انخفاض الطلب على هذه السلعة .

ثانيا : تحليل هيكل الاستيرادات العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

تعتمد الاسواق العراقية في توفير احتياجاتها على الاستيراد من الخارج بنسبة كبيرة جدا نتيجة لوجود فجوة غذائية مرتفعة ناتجة عن تنامي الطلب المحلي والاستهلاك الغذائي بمعدلات تفوق معدل نمو الانتاج المحلي من السلع الغذائية فضلا عن محدودية الاستثمار في القطاعات السلعية ولاسيما الزراعة والصناعة وسد هذه الفجوة يتم عن طريق استيراد هذه السلع من دول العالم ولا سيما الدول المجاورة كما يعزا نمو النشاط الاستيرادي الى الخلل في السياسات الاقتصادية ولا سيما التجارية والعجز عن اقرار وتنفيذ القوانين الاقتصادية المهمة وهو الامر الذي انعكس على الصناعة المحلية والاقتصاد المحلي ككل , اذ ان الاستيرادات الخارجية هي عنصر منافس كبير للمنتجات المحلية وتحد في الوقت نفسه من اي نشاطات صناعية او زراعية او اقتصادية في البلاد فضلا عما ما ينتج عنها من تدفق للعملات الاجنبية الى الخارج فالاتجاه الاستيرادي غير المنضبط يقلل من الفرص التنموية امام القطاع الصناعي مما يؤدي الى اعاقة تطوره في المستقبل فقد اسهم هذا النشاط في غلق الكثير من المصانع والمعامل وورش العمل الحرفية وبعض المهن المحلية وتعرض اصحابها والعاملون فيها الى البطالة , وانعكس ايضا بشكل سلبي على القطاع الزراعي لان كلف المنتج الزراعي المحلي اصبحت اكبر من كلف المنتجات الزراعية المستوردة علاوة على الاضرار الصحية المترتبة من استهلاك المنتجات المستوردة التي لا تخضع في الغالب لشروط الصحة والمواصفات القياسية وبالنتيجة لا يمكن لأي بلد ان يبقى معتمدا على الاستيراد من الخارج, وترك الصناعة الوطنية جانبا واهمال القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الانتاجية المكونة للناتج المحلي الاجمالي وتشير المساهمات للقطاعات الاقتصادية تدنيا لمساهمات قطاعي الزراعة والصناعة فضلا عن القطاعات الاخرى باستثناء القطاع النفطي الذي يذهب اغلب انتاجه الى العالم الخارجي , وبذلك تنوعت

استيرادات العراق من كل السلع سواء الاستهلاكية ام الوسيطة ام الاستثمارية , اذ بلغت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي.

واظهرت عدم قدرة القطاعات الانتاجية في العراق على تلبية الحاجات الاساسية للمجموعة من السلع الى الاعتماد على استيراد هذه السلع من الدول الاخرى فالجدول (٢) يبين نسبة مساهمة كل سلعة من السلع المستوردة من الخارج بالنسبة لأجمالي الاستيرادات السلعية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) والتي تشير الى وجود قصور من قبل القطاعات الانتاجية العراقية في انتاج السلع الزراعية والصناعية وغيرها من السلع مما انعكس على توجه الطلب المحلي ناحية الاستيرادات , وقد احتلت المكائن والمعدات المرتبة الاولى في السلع المستوردة وبنسبة تذبذبت ما بين (٣٨,٥%- ٧٣,١%) خلال سنوات الدراسة وتليها في المرتبة الثانية السلع المصنوعة المصنفة حسب المادة وبنسبة تذبذبت ما بين (٨,٣٥%- ١٦,١%) خلال مدة الدراسة واحتلت المرتبة الثالثة الزيوت والشحوم وبنسبة تصل الى حوالي ١٠% في اغلب السنوات.

وقد جاءت المواد الكيميائية في المرتبة الرابعة وبنسبة مساهمة تصل الى حوالي ٧% في كل سنوات الدراسة باستثناء سنه ٢٠٠٣ . واحتلت المواد الغذائية والحيوانات المرتبة الخامسة وبنسبه مساهمة وصلت الى حوالي ٦% تقريبا في اغلب سنوات الدراسة .

وهذا يعطينا تصورا واضحا على مدى اهمية الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي اذ ان هذه استيرادات كانت متنوعة بين مواد غذائية ومواد خام وسلع مصنعه والآلات ومكائن مما يجعل التغيرات في سعر الصرف الرسمي لها الاثر الكبير في قدرة الافراد على شراء هذه السلع ومن ثم التأثير على مستوى دخلة الحقيقي ايجابا وسلبا حسب طبيعة التغيرات .

الجدول (٢) الاهمية النسبية للاستيرادات حسب السّعبة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) (مليون دولار، نسبة مئوية)

السنوات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	قيمة		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]		[illegible]	
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة
2003	100	2705,5	0,09	10	2,89	291,8	73,1	7356,1	16,1	1620,1	1,02	103,6	0,79	80,5	0,09	10	0,23	23,1	0,59	60,3	5,02	506,1
2004	100	21760	2,85	608,1	15,83	3372,4	43,49	9264,2	8,36	1779,9	6,72	1432,5	6,39	1362,0	9,86	2100,0	1,76	373,9	1,31	278,9	3,43	730,4
2005	100	23622	2,85	671	15,82	3725	43,48	10234	8,35	1967	6,72	1582	6,39	1504	9,85	2320	1,75	414	1,30	308	3,42	807
2006	100	20892	2,84	595	15,82	3307	43,49	9086	8,36	1747	6,72	1404	6,39	1335	9,86	2060	1,76	368	1,31	274	5,42	716
2007	100	20182	2,85	574	15,83	3187	38,73	7799	11,36	2287	6,72	1353	6,38	1286	9,85	1985	1,75	354	1,31	264	5,40	1093
2008	100	33118	2,89	1029	15,79	5608	38,50	13666	11,40	4047	6,69	2378	6,40	2272	9,80	3479	1,80	639	1,41	461	5,40	1917
2009	100	38437	2,90	1115	15,79	6073	38,49	14798	11,39	4381	6,69	2575	6,40	2460	9,80	3767	1,80	692	1,30	500	5,39	2076
2010	100	43920	2,90	1274	15,80	6939	38,49	16907	11,39	5006	6,69	2942	6,40	2811	9,80	4304	1,79	790	1,30	571	5,39	2376
2011	100	47447	2,89	1386	15,80	7553	38,49	18404	11,40	5450	6,70	3203	6,39	3059	9,80	4685	1,79	860	1,30	622	5,39	2581
2012	100	56234	2,90	1631	15,99	8997	38,49	21650	11,40	6411	6,30	3543	6,40	3599	9,80	5511	2	1125	1,29	731	5,39	3036
2013	100	57796	2,89	1705	15,80	9290	38,50	22637	11,40	6703	6,69	3939	6,40	2763	9,79	5762	1,79	1058	1,29	764	5,40	3175
2014	100	53177	2,89	1542	15,80	8402	38,49	20473	11,39	6062	6,70	3563	6,39	3403	9,80	5212	1,79	957	1,29	691	5,40	2872
2015	100	39044	2,89	1132	15,79	6169	38,49	15032	11,39	4451	6,69	2616	6,40	2499	9,79	3826	1,80	703	1,30	508	5,40	2109
2016	100	34380	2,89	994	15,79	5416	38,50	13198	11,40	3908	6,70	2297	6,40	2194	9,79	3359	1,79	617	1,30	446	5,39	1851
2017	100	38768	2,89	1124	15,79	6125	38,50	14925	11,39	4419	6,69	2597	6,39	2481	9,79	3799	1,80	698	1,30	506	5,40	2094
2018	100	45736	2,89	1326	15,79	7226	38,50	17609	11,40	5214	6,69	3064	6,39	2927	9,79	4482	1,79	823	1,30	595	5,40	2470
2019	100	58138	2,89	1686	15,80	9186	38,49	22383	11,40	6628	6,69	3895	6,40	3721	9,80	5698	1,79	1046	1,30	756	5,39	3139
2020	100	48146	2,89	1396	15,80	7608	38.5	18538	11,39	5489	6,69	3226	6,40	3082	9,79	4718	1,80	867	1,30	626	5,39	2600
2021	100	40736	2,89	1181	15,80	6437	38,5	15684	11,40	4644	6,68	2729	6,39	2607	9,79	3992	1,79	733	1,30	530	5,39	2199

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، ٢٠٠٣-٢٠١٢
٢- الاهمية النسبية من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول

المبحث الثالث:- تغيرات سعر الصرف الرسمي في التجارة الخارجية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

توصل العديد من الاقتصاديين الى ان اي تغير في سعر الصرف تصاحبه تغيرات في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وفي التجارة الخارجية والاسعار والاستخدام الكامل فمثلا انخفاض في سعر صرف عملة دولة ما سيجعل اسعار المنتجات الوطنية ارخص نسبيا من المنتجات الاجنبية المنافسة لها وهذا الاثر سيزيد من قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الاسواق العالمية فتزداد الصادرات ويصاحبها ايضا انخفاض في حجم الاستيرادات لأنها اصبحت اغلى نسبيا من البدائل الوطنية في نظر المقيمين في الداخل فانخفاض حجم الاستيرادات وزيادة حجم الصادرات يؤدي الى تقليل العجز في الميزان التجاري وفي هذا البحث سوف تتم الاحاطة بواقع الصادرات والاستيرادات العراقية والتغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٢١ وتحديد طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات ليتم من خلالها معرفة مستوى سعر الصرف الذي يناسب الاقتصاد العراقي بوصفه الية يمكن من خلالها تجنب العراق الاثار السلبية التي تخلفها التقلبات في الاسعار العالمية ومن اجل معالجة المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها العراق والمتمثلة باعتماده شبه الكلي على عوائد الصادرات النفطية واهمال بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى مما جعله في تبعية شبه مطلقه لإدارة الاقتصادات الخارجية وتراجع كل أو معظم مؤشراته الاقتصادية وغير الاقتصادية على الرغم من امتلاكه لكل مقومات التنمية الاقتصادية . ويمكن توضيح التغيرات التي حصلت في سعر صرف الدينار العراقي من خلال الجدول (٣)

اولا:- تحليل اثر سعر الصرف في الصادرات العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١

توضح بيانات الجدول (٣) ان سعر صرف الدينار العراقي في عام ٢٠٠٣ بلغ ١٨٩٦ دينارا لكل دولار وسجلت الصادرات غير النفطية ٣٥٢٦,٤ مليون دولار وخلال عام ٢٠٠٤ اخذ سعر الصرف الدينار العراقي بالارتفاع اذ بلغت قيمته ١٤٥٣ دينار لكل دولار يعزا ذلك الارتفاع الى نجاح سياسة البنك عبر استخدام نافذة العملة كأداة لبسط الاستقرار في اسعار الصرف من خلال استخدام الاحتياطيات الاجنبية في توفير قدر مناسب من العملة الاجنبية المطلوبة وبذلك تقلصت فجوة الطلب على العملة الاجنبية ان هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي ادى الى انخفاض في قيمة الصادرات غير النفطية اذ سجلت ١٠٦,٠٨ ملايين دولار خلال عام ٢٠٠٤ وشهد عام ٢٠٠٥ انخفاضا في سعر الصرف الدينار العراقي اذ بلغ ١٤٦٩ دينارا لكل دولار ان هذا الانخفاض انعكس بشكل ايجابي على قيمة الصادرات غير النفطية وأدى الى ارتفاع قيمتها الى١١٩ مليون دولار.

الجدول (٣) اجمالي الصادرات والاستيرادات (اجمالي التجارة الخارجية) للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١ (مليون دولار نسبة مئوية)

السنة	الصادرات				اجمالي الصادرات		نسبة الصادرات الى التجارة الخارجية	سعر الصرف الرسمي	الاستيرادات		التجارة الخارجية	
	النفطية	النسبة	غير النفطية	النسبة	قيمة	نسبة			قيمة	نسبة	قيمة	نسبة
2003	339	8,8	3526,4	91,2	3865,3	100	27,8	1896	10062,6	72,2	13927,9	100
2004	17751	99,4	106,8	0,6	17857,8	100	45,6	1453	21302,1	54,4	39159,9	100
2005	23648	99,5	119	0,5	23767	100	50	1469	23532	50	47299	100
2006	30465	99,8	231	0,2	30696	100	59	1467	20892	41	51588	100
2007	39433	99,3	297	0,7	39730	100	66	1255	20892	34	59862	100
2008	56843	99,1	510	9	57353	100	62	1193	35496	38	92849	100
2009	41852	99,3	296	0,7	42148	100	52,4	1170	38437	47,6	80585	100
2010	51589	99,3	388	0,7	51977	100	54,2	1170	43915	45,8	95892	100
2011	83006	99,3	599	0,7	83605	100	64	1170	47803	36	131408	100
2012	94103	99,3	707	0,7	94810	100	63	1166	56234	37	151044	100
2013	89402	99,3	673	0,7	90075	100	61	1166	58796	39	148871	100
2014	84303	99,3	630	0,7	84933	100	61,5	1166	53177	38,5	138110	100
2015	49211	99	326	0,1	49737	100	56	1187	39045	44	88582	100
2016	43684	99,3	306	0,7	43990	100	56,2	1190	34280	43,8	78270	100
2017	59730	99,9	70	0,1	59800	100	61	1190	38766	39	98566	100
2018	84218	99,9	101	0,1	84319	100	65	1190	45736	35	130055	100
2019	80027	99,8	173	0,2	80200	100	58	1190	58138	42	138338	100
2020	44287	99,7	137	0,3	44424	100	48	1190	48150	52	92574	100
2021	68803	99,7	219	0,3	69022	100	63	1450	40736	37	109758	100

المصدر: ١- المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرات السنوية(٢٠٠٦, ٢٠١٠, ٢٠١٣, ٢٠١٥, ٢٠١٨ ٢٠٢١). بغداد : البنك المركزي العراقي

ويعزا ذلك الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الى عدة اسباب منها حالات السفر والهجرة خارج العراق التي ازدادت كثيرا بسبب الظروف الامنية التي يمر بها البلاد وكذلك قيام المواطنين بأداء مناسك الحج والعمرة كل ذلك ادى الى زيادة الطلب على الدولار وهناك سبب اخر وهو عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز الوكلاء بجميع المواد التموينية المشمولة بالبطاقة التموينية ولعدةُ اشهر اكد الاشاعة السابقة حول سحب البطاقة تدريجيا من المواطنين ومن ثم ادى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية وازدياد عمليات الاستيراد لها مما ادى الى زيادة الطلب على الدولار في المزاد ومن ثم ارتفاع اسعاره في الاسواق(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ,٢٠٠٥, ١٠) .

عاود سعر صرف الدينار العراقي الارتفاع طيلة السنوات التالية اذ بلغت قيمته ١١٩٣ دينار لكل دولاراً خلال عام ٢٠٠٨ ويعزا ذلك الى نجاح السياسة النقدية في بناء احتياطي دولي ورسخت الثقة في سوق راس المال بالعملة الوطنية مما رفع الطلب على الدينار العراقي وجعله عملة جاذبة للمرة الاولى منذ اكثر من ثلاثة عقود من جهة اخرى واصلت الصادرات غير النفطية ارتفاعها اذ سجلت ٥١٠ملايين دولار خلال عام ٢٠٠٨ لقد كان هذا الارتفاع هو نتيجة معدلات نمو متفاوتة حققتها القطاعات الاقتصادية فضلا عن تحسن الوضع الامني الذي انعكس ايجابا في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية .

وخلال عام ٢٠٠٩ قام البنك المركزي برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي اذ بلغت قيمته ١١٧٠ دينارا لكل دولار وانعكس هذا الارتفاع بشكل سلبي على الصادرات غير النفطية مما ادى الى انخفاض قيمتها اذ بلغت ٢٩٦مليون دولار وخلال الاعوام (٢٠١٠-٢٠١١) شهد سعر الصرف الدينار العراقي استقراراً عند سعر ١١٧٠ دينارا لكل دولار في حين عاودت الصادرات غير النفطية الارتفاع من ٣٨٨الى ٥٩٩ مليون دولار, شهدت الاعوام (٢٠١٢-٢٠١٤) استقرارا في سعر صرف الدينار العراقي عند سعر

١١٦٦ ديناراً لكل دولار ومن جهة اخرى شهدت الصادرات غير النفطية تذبذبا ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الاعوام المذكورة اذ سجلت قيمة (من ٧٠٧ الى٦٣٠) مليون دولار .

وخلال عام ٢٠١٥ شهد الاقتصاد العراقي ركوداً اقتصادياً واضحاً تمثل في الاوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الامني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الارهابية الموجودة في عدد من المحافظات العراقية والتي ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق ولاسيما وجود بعض الحقول النفطية المهمة في هذه المناطق الى جانب الهبوط السريع في اسعار النفط العالمية منذ منتصف عام ٢٠١٤ لغاية عام ٢٠١٥ والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي على ايراداته المتحققة من الصادرات النفطية وبالنتيجة ادى ذلك الى انخفاض رصيد الاحتياطيات الاجنبية كل هذه الاسباب ادت الى اتخاذ البنك المركزي قرارا تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي اذ بلغ ١١٨٧ دينارا لكل دولار وايضا شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضا بلغت قيمته ٣٢٦ مليون دولار وخلال الاعوام (٢٠١٦-٢٠٢٠)شهد سعر الصرف استقرارا عند السعر ١١٩٠ دينارا لكل دولار في حين استمرت الصادرات غير النفطية بالانخفاض خلال الاعوام (٢٠١٦-٢٠١٧) اذ سجلت قيمة٧٠ مليون دولار عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦اذ بلغت قيمتها ٣٠٧ ملايين دينار ويعزا ذلك الى انخفاض نشاط القطاعات الاقتصادية بسبب الاوضاع التي مر بها البلد خلال الاعوام السابقة ثم عاودت الصادرات غير النفطية بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة .

حافظ سعر الصرف الدينار العراقي على استقرار قيمته البالغة ١١٩٠ دينارا لكل دولار حتى نهاية شهر كانون الاول من عام ٢٠٢٠ اذ تم تغيير سعر الصرف الرسمي عند سعر ١٤٥٠ دينارا لكل دولار وجاء هذا التغيير حسب متطلبات الوضع الاقتصادي والمالي واهداف السياسة النقدية من جهة اخرى شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضا اذ سجلت قيمة ١٣٧ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ اذ بلغت قيمتها١٧٣مليون دينار ويعزا ذلك الى الانخفاض في نمو القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعي الزراعة والصناعة .

عاودت الصادرات غير النفطية الارتفاع خلال عام ٢٠٢١ اذ سجلت قيمة ٢١٩ مليون دولار ويعزا ذلك الى سببين السبب الاول هو ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية نتيجة التعافي من ازمة كورونا (كوفيد١٩)التي كانت لها اثار سلبية في الاقتصاد العالمي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة اما السبب الثاني فهو اتخاذ البنك المركزي قرارا بتخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في نهاية كانون الاول من عام ٢٠٢٠ولغاية الان اذ اسهم هذا الاجراء في زيادة الصادرات غير النفطية وتخفيض الاستيرادات اذ سجلت قيمة ٢١٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ .

ويمكن ان نستنتج مما تقدم ان حصيلة الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي محدودة جدا وذلك يعود الى ضعف القاعدة الانتاجية وعدم تنوعها ومن ثم فان تأثير الارتفاع او الانخفاض في سعر الصرف لا يكون له تأثير واضح على تلك الصادرات اذ ان انخفاض سعر الصرف في عدد من السنوات الدراسة ولاسيما في عام ٢٠١٦ لم يكن له اثر ايجابي في الصادرات غير النفطية اذ ان العوامل الاخرى المتعلقة بالحرب على داعش كان لها اثر معاكسا في تقليص الصادرات غير النفطية .

اما الصادرات النفطية التي تشكل النسبة الاكبر من الصادرات العراقية فان قيمتها لا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في سعر الصرف لان اسعار هذه الصادرات تتحدد بسعر النفط الذي يتحدد في السوق العالمية ولا تأثير للسوق المحلية او التغيرات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي اي تأثير في قيمة هذه الصادرات بل تبقى حصيلة الدولة من الصادرات النفطية مرتبطة بالتقلبات في اسعار النفط في السوق العالمية وعليه فان اجراءات الدولة في تخفيض سعر صرف الدينار العراقي في نهاية عام ٢٠٢٠ لم يكن له اثار مباشرة في الاقتصاد العراقي لاسيما على الصادرات العراقية وان هذه السياسة المتعلقة بسعر الصرف لا تتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد على سلعة واحدة في صادراته يرتبط الطلب عليها وتحديد سعرها على السوق العالمية ولا تأثير للسياسات النقدية المحلية في حصيلة الدولة من هذه الصادرات.

ثانيا:- تحليل اثر سعر الصرف في الاستيرادات العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢١

توضح بيانات الجدول (٣) الى ان هناك ارتفاعا في حجم الاستيرادات بعد عام ٢٠٠٣ اذ ارتفعت قيمته من ١٠٠٦٢,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى٢١٣٠٢,١ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ويعزا ذلك الى الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي والمتمثلة برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وصدور قانون استقلالية البنك المركزي العراقي اذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي من ١٨٩٦ دينارا لكل دولار عام ٢٠٠٣ الى ١٤٥٣دينارا لكل دولار عام ٢٠٠٤ ان هذا الاجراء المتمثل برفع سعر الصرف جعل اسعار السلع المستوردة اكثر انخفاضا بالنسبة للدولة المستورة وبالنتيجة سوف يرتفع حجم السلع المستوردة كونها تبدو رخيصة بالنسبة للمستهلك المحلي . وخلال عام ٢٠٠٥ شهد سعر صرف الدينار العراقي انخفاضا ملموسا والبالغ قيمة ١٤٦٩دينارا لكل دولار ويعزا ذلك الى اسباب امنية متمثلة بالهجرة خارج البلاد مما ادى الى زيادة الطلب على الدولار (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ,٢٠٠٥, ١٠) .

وشهدت الاعوام ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي نتيجة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي تهدف الى تقوية ودعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي والتقليل من الاتجاهات التضخمية ودفع عجلة النمو نحو التقدم فضلا عن استقرار الوضع الامني على العموم في البلاد اذ ارتفع سعر صرف الدينار العراقي من ١٢٥٥دينار لكل دولار عام ٢٠٠٧الى ١١٩٣دينارا لكل دولار عام ٢٠٠٨ انعكس ذلك ايجابا على حجم الاستيرادات اذ ارتفعت قيمته الى ٣٥٤٩٦مليون دولار عام ٢٠٠٨ وعلى الرغم من تداعيات الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩ الا انه بقى البنك المركزي العراقي ٢٠١٣محافظا على ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويعزا ذلك الى مساهمة السياسة النقدية في بناء احتياطيات قوية بالعملة الاجنبية والتي ادت الى بناء مرتكزات قوية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الخارجي واقامة مناخ ملائم اذ بلغت قيمة سعر الصرف ١١٧٠ ديناراً لكل دولار ان هذا الارتفاع انعكس بشكل واضح على حجم الاستيرادات اذ ارتفعت قيمته الى٣٨٤٣٧مليون دولار وبنسبه اسهام ٤٩,٤من اجمالي التجارة الخارجية .

حافظ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي على استقراره خلال عامي(٢٠١٠,٢٠١١) عند سعر ١١٧٠ دينارا لكل دولار ومن جهة اخرى واصلت الاستيرادات ارتفاعها اذ بلغت قيمة ٤٣٩١٥-٤٧٨٠٣مليون دولار على التوالي وبنسبه اسهام ٤٦ -٣٧من اجمالي التجارة الخارجية وخلال عام ٢٠١٢ عمل البنك المركزي على تحسين سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ليصل الى ١١٦٦دينار لكل دولار بعد ان كان مستقراً عند ١١٧٠دينارا لكل دولار ولمدة ثلاث سنوات واستمر استقرار سعر صرف الدينار العراقي عند سعر ١١٦٦ دينارا لكل دولار لغاية عام ٢٠١٤ من جهة اخرى استمرت الاستيرادات بالارتفاع من ٥٦٢٣٤مليون دولار عام ٢٠١٢ وبنسبه اسهام ٣٧من اجمالي التجارة الخارجية الى ٥٨٧٩٦مليون دولار ونسبة اسهام ٣٧% من اجمالي التجارة الخارجية .

ونتيجة التحديات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي المتمثلة بالأوضاع السياسية غير المستقرة وتردي الوضع الامني نتيجة الحرب ضد العصابات الارهابية فقد تراجع حجم الاستيرادات الى ٥٣١٧٧مليون دولار خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣والبالغة قيمته ٥٨٧٩٦ مليون دولار وخلال عام ٢٠١٥ عمل البنك المركزي على تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي عند سعر ١١٨٧دينار لكل دولار ويعزا ذلك الى الركود الاقتصادي نتيجة الاوضاع الاقتصادية تمثلت بتراجع واضح لأوجه النشاط الاقتصادي نتيجة الاوضاع غير المستقرة فضلا عن الى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي تعد مصدر العملة الاجنبية والذي انعكس بشكل سلبي على حجم الاحتياطيات الدولية التي تعد غطاء للعملة العراقية وساندة لقيمتها وبالنتيجة ادى ذلك الى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ومن ثم فان اثر تخفيض سعر الصرف انعكس على حجم الاستيرادات وادى الى تراجعها كون اصبحت السلع المستوردة مرتفعة الثمن بالنسبة للبلد المخفض وبالنتيجة سوف ترتفع اسعار الاستيرادات في الداخل مما يودي الى تقليص حجم الاستيرادات .

وخلال الاعوام ٢٠١٦-٢٠١٩ حافظ سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي على قيمته البالغة ١١٩٠ ديناراً لكل دولار واستمر البنك المركزي بتنويع استثماراته ولاسيما الخارجية منها لدعم استقرار سعر الصرف من جهة اخرى عاودت

الاستيرادات الى الارتفاع نتيجة تحسن الوضع الامني في البلاد بعد الحرب التي تعرض لها خلال السنوات السابقة اذ ارتفعت قيمة الاستيرادات من ٣٨٧٦٦مليون دولار وبنسبه اسهام ٤٠ من اجمالي التجارة الخارجية خلال عام ٢٠١٧ الى ٥٨١٣٨مليون دولار وبنسبه اسهام ٤٢ خلال عام ٢٠١٩ .

وخلال عام ٢٠٢٠ شهد الاقتصاد العراقي انكماشا في مستوى أدائه اذ كان لجائحة كورونا تأثير بشكل كبير في مجمل النشاط الاقتصادي اذ تراجع حجم الاستيرادات من ٥٨١٣٨مليون دولار عام ٢٠١٩ الى ٤٨١٥٠مليون دولار و خلال عام ٢٠٢١شهد الاقتصاد العراقي تغيرات في السياسة النقدية اذ اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي عند سعر ١٤٥٠ دينار لكل دولار بعد ان كان ١١٩٠ دينارا لكل دولار, عام ٢٠٢٠ هذا الاجراء ترتب عليه تراجع حجم الاستيرادات اذ بلغ حجم الاستيرادات ٤٠٧٣٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ والبالغة قيمته ٤٨١٥٠ مليون دولار هذه الخطوة مهمة تعمل على الحد من الاستيرادات غير الضرورية فضلا عن تشجيعها على المدى المتوسط والطويل على الانتاج الوطني الزراعي والصناعي ويمكن القول من خلال ما تقدم ان الحالة العامة لوضع سعر الصرف بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية نهاية الدراسة عام ٢٠٢١ اتجه نحو الارتفاع باستثناء سنتي ٢٠١٥ و٢٠٢١ وهذا الامر اسهم في زيادة قيمة الاستيرادات العراقية اذ يعتمد الاقتصاد العراقي على نسبه كبيرة في سد احتياجاته المحلية على العالم الخارجي وسبب ذلك رأيناه واضحا من خلال طبيعة الهيكل الانتاجي غير المتنوع وطبيعة هيكل الاستيرادات الذي تنوع بمختلف السلع سواء الضرورية ام غير الضرورية او الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطة ولولا وجود القدر الكافي من الصادرات النفطية لما استطاع الاقتصاد العراقي تلبية هذا الحجم من الاستيرادات وقد اتضحت حالة الحاجة الى الاستمرار بالاستيراد بالرغم من انخفاض اسعار النفط وحرب داعش في عام ٢٠١٤ وما تلاها لغاية عام ٢٠١٧ او عندما حصلت جائحة كورونا وادت الى اثار مماثلة للصادرات النفطية ولقد لجات الحكومة في حينها لتغطية احتياجاتها من العالم الخارجي من خلال السحب من الاحتياطيات.

ان تخفيض سعر الصرف نهاية عام ٢٠٢٠ بنسبه ٢١,٨% عن سعره السابق الذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة لم يكن التأثير نفسه في قيمة الاستيرادات اي انها لم

تخفض بالنسبة نفسها والسبب يعود الى ان اغلب السلع المستوردة هي سلع ضرورية ومن ثم فان درجة مرونتها منخفضة مما يجعل استجابتها الى الانخفاض في سعر الصرف اي ارتفاع اسعارها محدودة جدا وهذا ما حصل من الناحية العملية في الاقتصاد العراقي اذ استمرت مبيعات نافذة العملة بمستويات قريبة من السابق بل انها تعدت ما كانت عليه قبل تخفيض سعر الصرف .

وعليه فان سياسة تخفيض سعر الصرف لم تكن ناجحة في الاقتصاد العراقي ولم يكن ان تكون كذلك مستقبلا مالم يجر تنويع القاعدة الانتاجية وتطوير القطاعات الاقتصادية كافة وتقليل الاعتماد على الخارج من خلال زيادة حجم الاستثمارات في تلك القطاعات وجعل الاقتصاد العراقي اكثر قدرة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية .

ان التغير في الايرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي كانت بقيم سالبة اي ان الارتفاع في سعر صرف الدينار العراقي يؤدي الى انخفاض الايرادات النفطية مقومة بالدينار العراقي وهذا يعد تأثيراً سلبياً في الايرادات العامة التي حققتها الحكومة وهذا واضح بشكل كبير في السنوات (٢٠٠٤, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨, ٢٠٠٩) اذ بلغ الفرق بين الايرادات النفطية محسوب على اساس السعر السابق والسعر اللاحق الى (٢٢٢٢٥) مليار دينار عراقي (٢٣٨٢٨) مليار دينار عراقي و(١٠٠٠) على التوالي في حين ان الفرق كان موجبا بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في السنوات (٢٠٠٤, ٢٠١٥, ٢٠١٩) مما يعني ان الايرادات النفطية تزداد عندما تنخفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . وقد كانت التغيرات في الايرادات النفطية مساوية للصفر عندما لا يتغير سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, ٢٠١٩ , ٣٥).

الاستنتاجات:

١- يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات التي تعتمد على العالم الخارجي بشكل كبير وذلك بسبب طبيعة هيكله الانتاجي الاحادي الجانب وغير المتنوع الذي انعكس في هيكل تجارته الخارجية المرتبط في السوق العالمية في كل من جانبي العرض والطلب .

٢- اظهر البحث ان الاقتصاد العراقي يعتمد على سلعة ريعية في صادراته وان هذه السلعة تعود في ملكيتها الى الحكومة الا ان الحكومة هي المتحكم الوحيد بعرض العملة الاجنبية ومن ثم تحديد سعرها

٣- أوضح البحث اهمية تغيير سعر الصرف في احد اهم المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في التجارة الخارجية وقد كانت الاثار الاقتصادية ايجابية وسلبية في حالات الارتفاع والانخفاض لسعر الصرف في كل من جانبي الصادرات والاستيرادات

التوصيات:

١- تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي من اجل تعديل الهيكل الاقتصادي المعتمد على القطاع النفطي وذلك من خلال توجيه الاستثمارات الى القطاعات الانتاجية وخصوصا الزراعة والصناعة فضلا عن القطاعات التوزيعية والخدمية التي غدت تحظى باهتمام كبير في الاقتصادات المتقدمة.

٢- توسيع الطاقات الانتاجية للقطاعات الانتاجية بما يضمن فائض في انتاجها المحلي تتمكن الدولة من خلاله زيادة صادراتها الى العالم الخارجي وتنويع وزيادة حصيلتها من العملة الاجنبية بدلا من الاعتماد على القطاع النفطي في توفير هذه الحصيلة.

٣- دعم القطاع الخاص من خلال الخطط الحكومية الموضوعة وتمكينه من زيادة قدرته الانتاجية والتصديرية مما يجعل هذا القطاع يعتمد على قدراته في توفير العملة الاجنبية التي يحتاجها في نشاطه الاقتصادي وعدم الاعتماد على الدولة في توفير هذه العملة .

قائمة المصادر :

اولا: المصادر العربية

١- البعاج , طاهر جاسب مكي , ٢٠١٩, تسوية المدفوعات الدولية وانظمة الدفع الالكترونية في ظل النظام النقدي الدولي مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦ , اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة

٢-الساعدي , عبد , واخرون , ٢٠١١, اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ٦٤ , العدد ٧

٣- العاني , محي , واخرون , ٢٠١٩, تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد

٤- العجوزة , ايمان علي محفوظ , ٢٠٢١ , الاثار التوزيعية لتحرير سعر الصرف في الاقتصاد المصرفي خلال فترة (١٩٩٥-٢٠١٨) , المجلة للإدارة ,المجلد ٤٣

٥- الغالبي, عبد الحسين جليل ,مطوق, ليلى بديوي , صدمات اسعار الصرف الثابتة الاسمية ومقارنتها مع اسعار الصرف المحتسبة بطريقتي تعادل القوة الشرائية والميزان التجاري (دراسة تقويمية لدقة قرارات تخفيض قيمة عملات مجموعة من الدول) , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية , العدد ١٩

٦- الياسري ,احمد فالح عبد الرحيم ,٢٠٢٢, دور ادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ دراسة تحليلية , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة

٧- بوديوة , بوزرامة , امينة , جيلاني,٢٠٢٠, اثر المتغيرات النقدية على رسملة البورصة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) , جامعة محمد بوقرة بومرداس , الجزائر

٨- دانيالز , جوزيف , فانهوز و دافيد , ٢٠١٢, اقتصاديات النقود والتمويل الدولي , ترجمة محمود حسن حسني , الرياض , دار المريخ للنشر

٩- دادان , عبد الوهاب , رشيدة , زاوية , ٢٠١٦, تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٣) المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية , العدد ٣

١٠- علي , احمد ابريهي , ٢٠١٥, الطلب على العملة الاجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف

١١- محمود , حميدات , ٢٠٠٠, مدخل للتحليل النقدي , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعي

١٢- مختاري , فتيحة , ٢٠١٨ , اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري واليات علاجها , مجلة العلوم الادارية والمالية , المجلد ٢ , العدد ١

١٣- مرغيت , عبد الحميد , ٢٠١٩ , النقود والتمويل الدولي , المملكة العربية السعودية , مركز البحوث والدراسات

١٤- هالوود , سي بول , ماكدونالد , رونالد , النقود والتمويل الدولي , تعريب محمود حسن حسني , دار المريخ للنشر , المملكة العربية السعودية , الرياض

١٥- المديرية العامة للإحصاء والابحاث , ٢٠١٩. بغداد : البنك المركزي العراقي

ثانيا : المصادر الاجنبية

1-Bertrand NEZEYS,les Politques de competivite ed.1993,Economica, Paris